الأمم المتحدة

E/CN.7/2002/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2001
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات

الدورة الخامسة والأربعون

فيينا، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة: نظرة مجملة عامة والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ المحددة في الاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين

متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

طلبت الجمعية العامة الى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في قرارها ١٢٤/٥٦، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والمعنون "التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية"، أن يقدم الى لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي على ابادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة. وطالبت لجنة المخدرات في قرارها ١١/٤٤، المعنون "التعاون الدولي على القضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة وعلى تحقيق التنمية البديلة"، باتخاذ تدابير للقضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة، ونبّهت الى ما للتعاون الدولي في مجال التنمية البديلة من أهمية خاصة في دعم الجهود الوطنية الرامية الى القضاء على تلك المحاصيل. وطلبت اللجنة الى المدير التنفيذي أن يقدم في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن تنفيذ قرارها المذكور. وقد أعد هذا التقرير امتثالا لذينك الطلبين.

* E/CN.7/2002/1.

230102 V.01-90081 (A)
0290081

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا-	مقدمة	١-٣	٣
ثانيا-	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤-٧	٣
ثالثا-	جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ	٨-١٥	٥
رابعا-	جنوب غرب آسيا	١٦-٢٢	٧
	ألف- أفغانستان	١٦-١٨	٧
	باء- باكستان	١٩-٢٢	٧
خامسا-	آسيا الوسطى	٢٣-٢٥	٨
سادسا-	الشرق الأوسط	٢٦-٣٢	٩

أولا- مقدمة

١- اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا، خطة عمل بشأن التعاون الدولي على ابادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة. وكان مما ركّزت عليه خطة العمل ما يلي: الحاجة الى نهج متوازن لمواجهة علو مستويات الزراعة غير المشروعة؛ وتعزيز التعاون الدولي على تحقيق التنمية البديلة؛ وتحسين النهج المبتكر للتنمية البديلة؛ وتعزيز الرصد والتقييم وتبادل المعلومات؛ والحاجة الى انفاذ القوانين في مكافحة المحاصيل غير المشروعة. وحثت الخطة أيضا برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) والمجتمع الدولي على مساعدة الدول على مكافحة انتاج المخدرات غير المشروع وذلك بتوفير مساعدات مالية وتقنية كافية للتنمية البديلة بهدف تقليل المحاصيل المخدرة غير المشروعة والقضاء عليها في النهاية. وطالبت الخطة اليوندسيب أيضا بأن يواصل أداء دور حفّاز في مساعدة الحكومات على الاتصال بالمؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل وعلى دعم برامجها ومشاريعها الخاصة بالتنمية البديلة. وفي قرارها ١٢٤/٥٦، المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والمعنون "التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية"، طلبت الجمعية العامة من المدير التنفيذي لليوندسيب أن يقدم الى لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن متابعة خطة العمل. وهذا التقرير مقدم الى اللجنة استجابة لذلك الطلب.

٢- طالبت لجنة المخدرات، في قرارها ١١/٤٤، المعنون "التعاون الدولي على القضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة وعلى تحقيق التنمية البديلة"، الدول الأعضاء والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف الانمائية الاقليمية واليوندسيب والمجتمع الدولي، بما فيه المنظمات الاقليمية، باتخاذ تدابير محددة دعما لتنفيذ خطة العمل. وطلبت اللجنة من المدير التنفيذي أن يقدم الى دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وهذا التقرير مقدم الى اللجنة امتثالا لذلك الطلب أيضا.

٣- ويلفت انتباه اللجنة الى التقرير الإثناسنوي الأول المدمج للمدير التنفيذي عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومات لتنفيذ خطة العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (E/CN.7/2001/16)، الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين المستأنفة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويحتوي ذلك التقرير على تقييم لما أحرزته الحكومات من تقدم في تنفيذ خطة العمل بشأن التعاون الدولي على ابادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة.

ثانيا- أمريكا اللاتينية والكاريبي

٤- واصل اليوندسيب، تنفيذا لخطة العمل، دعم الحكومات المتأثرة بالزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة، وذلك بتنفيذ برامج تنمية بديلة في بوليفيا وبيرو وكولومبيا في اطار خطط الأعمال الثلاث بشأن القضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة من خلال التنمية البديلة. وأثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، نفّذ اليوندسيب ١٤ مشروعا للتنمية البديلة بقيمة اجمالية تبلغ ٥١ مليون دولار أمريكي، مع تنفيذ دعم لتلك المشاريع بمبلغ ٢٠ مليون دولار اضافية. وشكّلت المبالغ التي خصصها اليوندسيب للتنمية البديلة في كل من الدول الثلاث نسبة ٧٥ في المائة من المجموع.

٥- واستراتيجية اليوندسيب هي دعم التخفيض السريع لزراعة الكوكا غير المشروعة في بوليفيا، من خلال برنامج الزراعة الحراجية في منطقة تشاباري، في اطار خطة الأعمال الخاصة ببوليفيا. وفي منطقة تشاباري، قدم المشروع المساعدة الى ٥٦٠ ١ أسرة نظمت في ٧١ رابطة منتجين و ١٦ جماعة نسائية. وعلاوة على ذلك، أنشئت أنظمة زراعة حراجية على مساحة تبلغ ١٢٠ هكتارا، وتغطي خطط الادارة المتوافقة مع البيئة للغابات الآن أكثر من ٧٠٠ ٥ هكتار. وفضلا عن ذلك، أنشئ مركز تقني للحراجة، بدعم من المشروع، وهو يتولى بقدر متزايد مهام تخطيطية وتنسيقية فيما يتعلق بادارة الموارد الحراجية. وفي أواخر عام ٢٠٠٠ توسعت أنشطة المشروع لتشمل منطقة اليونغاس في لاباز. وبدأ في منتصف عام ٢٠٠١ مشروع خاص بمنطقة اليونغاس يقدم المساعدة لانشاء نظام لرصد استخدام الأراضي، بما في ذلك زراعة الكوكا في المنطقة. وكمكمّل للزراعة الحراجية، بدئ برنامج تدريب مهني في منطقة تشاباري في أواخر عام ٢٠٠٠. وقد هدف البرنامج الى توفير تدريب لـ ٥٠٠ ٨ شخص ممن تتراوح سنهم بين ١٥ و ٣٤ عاما، وأدى الى انشاء ١٦٠ منشأة صغرى. وأثناء المرحلة الأولى من المشروع، وقّعت اتفاقات مع منظمات تدريبية بوليفية مختلفة قدمت دورات تدريب مهني متخصصة لأكثر من ٦٠٠ ٢ شخص. وجرى بالتعاون مع القطاع الخاص العمل على ادخال المتدربين في سوق العمل. وعلى الصعيد الوطني، دعم اليوندسيب عملية ادراج تخطيط التنمية المستدامة المنسّقة في نظام التخطيط الوطني، على المستويين الوطني والاقليمي ومستوى المحليات.

٦- وفي اطار خطة الأعمال لكولومبيا، قدم دعم الى الخطة الوطنية للتنمية البديلة (بلانتي) لصوغ وتنفيذ مشاريع انتاجية بالتشارك مع المحليات ومنظمات الفلاحين في سبع مناطق ادارية. وقدم دعم في مجال الانتاج والتسويق الى ٨ منظمات للفلاحين، تنتسب اليها أكثر من ٠٠٠ ٣ أسرة. ووقّعت كل منظمة اتفاقا مع الفلاحين لابادة المحاصيل غير المشروعة، على أن يقدم الدعم مقابل ذلك الى أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات الزراعية. وتم التفاوض مع القطاع الخاص على اتفاقات تسويق. كذلك حصل أكثر من ٦٠ أسرة في المنطقتين الاداريتين ميتا وكاكيتا على أبقار عن طريق صندوق متجدد. وفي ذلك الميدان، يدعم اليوندسيب أيضا منظمة الصحة العالمية بتوفير الخدمات الصحية الأساسية ومياه الشرب المأمونة وتوفير المعدات للصيدليات الريفية. وبدئ مشروع جديد في منطقتي كاكيتا ونارينيو الاداريتين يهدف الى ترويج التربية مزدوجة الغرض للأبقار. وستحصل ٥٠٠ أسرة على أبقار بصفة قرض عيني، كما ستحصل ٠٠٠ ١ أسرة على دعم في مجال نظم الزراعة الحراجية والمحاصيل الغذائية. وواصل اليوندسيب أيضا دعمه لكولومبيا لانشاء نظام رصد للمحاصيل غير المشروعة يتيح استبانة مزروعات الكوكا وخشخاش الأفيون غير المشروعة وتقديرها كميا. وقد نشرت بالفعل الأرقام ذات الصلة لعام ٢٠٠٠.

٧- وفي اطار خطة الأعمال لبيرو، شملت التنمية البديلة ٥ من المناطق الرئيسية الـ ١١ لزراعة الكوكا في بيرو، وهي وديان أبوريماك وأوالاغا الأسفل وبيتشيس – بالكائو وأغوايتيا واينامباري – تامبوباتا. وقدم اليوندسيب دعما تقنيا وماليا لانتاج وتسويق المحاصيل التقليدية، بما فيها البن والكاكاو، وكذلك لانشاء أنشطة صناعية زراعية كثيفة الاستخدام لرأس المال، مثل انتاج زيت النخيل ولب النخيل. والى جانب ذلك، دعم تحسين تربية الأبقار. وفي المناطق النائية، كان دعم اليوندسيب حاسم الأهمية للبنية التحتية الريفية، ولا سيما الطرق الفرعية المؤدية الى الأسواق. وقدمت المساعدة من خلال ١٤ منظمة فلاحية، فوصلت الى ٧٦٠ ٧ أسرة. وبيع المزيد من منتجات التنمية البديلة للأسواق المتخصصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر الى الفقر الريفي السائد في مناطق زراعة الكوكا، جرى التصدي بقدر متزايد للمسائل الاجتماعية، واستمرت الجهود الرامية الى ضمان مشاركة أعلى للمرأة في مختلف أنشطة المشاريع ومختلف المنظمات.

ثالثا- جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ

٨- قدم اليوندسيب دعما للتنمية البديلة في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام وميانمار. واضافة الى ذلك، قدمت مساعدة تقنية في مجال اجراء عمليات مسح أرضي لخشخاش الأفيون في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار. وواصل اليوندسيب أيضا تيسير تبادل الممارسات الجيدة ومناقشة المشاكل المشتركة في مجال التنمية البديلة. ونشر تقرير رئيسي وكتاب يبرزان الدروس المستقاة في خفض زراعة خشخاش الأفيون في تايلند في الفترة من ١٩٧٠ الى ٢٠٠٠، وقام المركز الاقليمي في بانكوك في أواخر ٢٠٠١ بافتتاح موقع تفاعلي جديد على شبكة الويب بشأن التنمية البديلة في شرقي آسيا.

٩- وحكومة جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ملتزمة التزاما تاما باستراتيجيتها الوطنية للقضاء على خشخاش الأفيون. وقد قدمت السنة المستهدفة الأصلية للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون من عام ٢٠٠٦ الى عام ٢٠٠٥. ومن المهم بنفس القدر أن مكافحة المخدرات مدمجة ادماجا كاملا مع البرامج الأوسع نطاقا لتخفيف الفقر في البلد. وفي ذلك السياق، يعمل اليوندسيب في تعاون وثيق مع المنظمات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة ومع مصرف التنمية الآسيوي وكذلك مع عدة مانحين ثنائيين. ودعما لاستراتيجية القضاء على الأفيون، وضعت وحدة تيسير المشاريع، وهي وحدة مشتركة بين الحكومة واليوندسيب بدأت عملها في أواخر ٢٠٠٠، مقترحات مفصلة بشأن عدد من نمائط البرامج. وستعرض مجموعة المقترحات على المانحين المحتملين أثناء زيارة مشتركة الى سبع عواصم أوروبية مقرر لها أوائل ٢٠٠٢.

١٠- ووفقا للمسح الوطني للأفيون لعام ٢٠٠١، يزرع بخشخاش الأفيون في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ٢٥٥ ١٧ هكتارا، بانخفاض بنسبة ٣٢ في المائة منذ عام ١٩٩٨. ويقدّر الانتاج الممكن بـ ١٣٤ طنا. وقد برهنت التنمية البديلة على أنها خيار مجد، يحقق نتائج ملموسة. والواقع أن معظم الانخفاض في المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون تحقق في المقاطعات التي توجد بها أنشطة التنمية البديلة. وتوجد مشاريع جارية للتنمية البديلة يدعمها اليوندسيب في مناطق زراعة خشخاش الأفيون التالية: منطقة بينغ في مقاطعة أودومكساي؛ ومنطقتا نام هام ونام فين في مقاطعة هوافان؛ ومنطقة نونغيت في مقاطعة كسينغ خوانغ. ومن الأنشطة الرئيسية: بناء القدرات اللازمة للتخطيط الانمائي المستند الى المجتمع المحلي؛ ومشاريع التصحاح والري الأساسية الصغيرة؛ والتنويع الزراعي؛ وتنمية تربية الحيوانات الزراعية؛ والأنشطة المدرّة للدخل؛ وتحسين الطرق الفرعية؛ وأعمال منع تعاطي المخدرات واعادة التأهيل؛ والتربية الصحية الأساسية.

١١- ومع تطبيق حظر زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠٠١، أصبحت ميانمار أكبر مصدر وحيد لانتاج الأفيون في ذلك العام. ويلزم تقديم المزيد من المساعدة بغية تحقيق تخفيضات رئيسية اضافية في زراعة الخشخاش في ميانمار.

١٢- وكانت زراعة خشخاش الأفيون في ميانمار قد انخفضت خلال الفترة من ١٩٩٦ الى ١٩٩٩ بنسبة ٣٨ في المائة، وازدادت ازديادا طفيفا في عام ٢٠٠٠، ثم استقرت في عام ٢٠٠١ عند مستوى حوالي ١٠٠ ١ طن. وما زالت المساعدة المقدمة في مجال مراقبة المخدرات والتنمية البديلة محدودة للغاية حتى الآن. ولا تحصل ميانمار الا على القليل للغاية من المساعدات الانمائية الرسمية، وهي تنحصر في المساعدات الانسانية، كما لا تحصل على مساعدة من المؤسسات المالية الدولية. وفي ذلك السياق، اتفقت هيئات الأمم المتحدة العاملة في ميانمار على مجالات الأولوية الثلاثة التالية للتشاور مع المجتمع الدولي ولاتخاذ التدابير المشتركة: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الهيف/الأيدز)، والمخدرات غير المشروعة، والأمن الغذائي.

١٣- وفي عام ٢٠٠١ تركزت أنشطة برنامج منطقة وا للتنمية البديلة الجاري في ميانمار على عدد أقل من القرى، وفي منطقتين جغرافيتين فقط، هما: نام لوي (بما فيها مدينة مونغ هيين) ونام ناو (بما فيها مدينة مونغ باوك). ويطبق المشروع مفهوم تنمية المجتمع التشاركية، القائمة على التخطيط انطلاقا من القاعدة وعلى مشاركة القرويين الكاملة. وبالنظر الى انخفاض مستوى التمويل، تجلت أيضا في خطة عمل ٢٠٠١ تخفيضات كبيرة في أنشطة المشروع وفي الموظفين. وشملت أنشطة المشروع في ٢٠٠١ أنشطة الرعاية الصحية الأولية؛ وبرنامجا لتحصين الأطفال؛ ومخططات صغيرة لتوفير المياه؛ وتشييد طرق فرعية؛ وترويج انتاج الأرز عالي الغلة؛ وتنمية تربية الحيوانات الزراعية؛ وأنشطة أخرى مدرّة للدخل. واضافة الى ذلك، استحدث المشروع مكونا قويا خاصا لادارة وجمع البيانات والرصد، يشمل اجراء دراسات استقصائية اجتماعية-اقتصادية ميدانية، ومسوحات لرصد زراعة الخشخاش وغلته، ونظم معلومات جغرافية وادارية. وتمّت الموافقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ على تنقيح للمشروع أضفى الطابع الرسمي على تخفيض عام في التكلفة الاجمالية للمشروع ومدته مراعاة للقيود التمويلية.

١٤- ونتيجة لجهود الابادة التي بذلت في التسعينات، لم تعد فييت نام الآن منتجا رئيسيا للأفيون. وبعد الاختتام الناجح للمرحلة الأولى من مشروع كي سون للتنمية البديلة في أواسط فييت نام، تمّت في أواخر ٢٠٠١ الموافقة على مرحلة ثانية للمشروع. وسيتصدى المشروع الجديد لشواغل الاستدامة وسيستحدث منهجيات قابلة للتكرار للاضطلاع بأنشطة للاستعاضة عن الايرادات المتأتية من الأفيون وأنشطة لخفض الطلب بين الأقليات الاثنية المنتجة للأفيون. وسيتحقق ذلك بتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تقديم الخدمات اللازمة، بالتعاون مع التخطيط الانمائي المستند الى المجتمع المحلي. وستقوم سلطات المقاطعات والمناطق الادارية بأدوار هامة، وسيؤدي تبادل الخبرات في مجال تكنولوجيا التنمية البديلة واستخدامها الى تيسير تطبيقها في مبادرات حكومية أخرى للتنمية الريفية.

١٥- وقد حدثت من حين الى آخر في بعض مناطق فييت نام النائية اعادة زراعة خشخاش الأفيون في مناطق سبق أن أبيدت فيها، الأمر الذي حدا باليوندسيب، مع الحكومة، الى بدء مشروع ثان للتنمية البديلة في منطقة سونغ ما في مقاطعة سونغ لي، التي هي مقاطعة في شمالي فييت نام. ويهدف المشروع الى التصدي لمشكلة اعادة زراعة الأفيون وتعاطي المخدرات، وذلك بانشاء وسائل بديلة مستدامة لكسب المعيشة. وسيتحقق ذلك من خلال نهج تشاركي. وسيتناول المشروع مسألتي عرض وطلب الأفيون، بمعالجة العوامل السببية الأصلية كالفقر، والصحة، وارتهان الأسر بالمخدرات، وفرص الدخل، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وقدرة المجتمعات المحلية على التصدي لتلك المسائل. وستطبق الممارسات الفضلى المستمدة من مشاريع اليوندسيب التي اختتمت حديثا في فييت نام. وسيستفيد المشروع أيضا من أنشطة مشروع المفوضية الأوروبية في سونغ ما، وسيكون مكمّلا لتلك الأنشطة.

رابعا- جنوب غرب آسيا

ألف- أفغانستان

١٦- في أفغانستان، نفّذ تنفيذا فعالا في عام ٢٠٠١ حظر لزراعة الخشخاش فرضه الطالبان في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وأكدت ذلك بعثة مانحين أوفدت الى مناطق زراعة الأفيون السابقة في أفغانستان، نظمها اليوندسيب في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠١. ونتيجة لذلك، انخفضت زراعة خشخاش الأفيون في عام ٢٠٠١ بنحو ٩٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠. ويقدّر المسح الخاص بعام ٢٠٠١ الانتاج الوطني للأفيون الخام بـ ١٨٥ طنا مزروعة في مساحة ٦٠٦ ٧ هكتارات. وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تلقى اليوندسيب تقارير سماعية عن معاودة زراعة الخشخاش في مناطق زراعة الخشخاش التقليدية في هلمند ونانغارهار وأوروزغان وقندهار.

١٧- ونفّذ في الفترة من آذار/مارس ١٩٩٧ الى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في أربع مناطق في مقاطعتي نانغارهار وقندهار مشروع تنمية بديلة في اطار برنامج اليوندسيب الاسترشادي لأفغانستان. وتعيّن انهاء المشروع قبل الأوان بسبب عدم توافر الأموال. ونجح المشروع في مساعدة العديد من الفلاحين في المناطق المستهدفة على تطوير سبل بديلة مستدامة لكسب المعيشة. وكانت الأنشطة المضطلع بها في مجال اعادة تأهيل البنية التحتية بغية ضمان امدادات المياه اللازمة لادرار الدخل عن طريق الانتاج الزراعي، وتسويق المنتجات، والتدخلات في ميدان تحسين الأحوال الاجتماعية، تهدف الى مساعدة المجتمعات المحلية على اعادة بناء الأساس الضروري لاقتصادها باقامة بيئة اجتماعية — اقتصادية جذابة. ودعمت الأنشطة الزراعية الفلاحين في مجال زراعة محاصيل محسنة، بغية تشجيعهم على ترك زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة والاستعاضة عنها بمصادر دخل مشروعة.

١٨- واستجابة للتنفيذ الفعّال للحظر الذي فرضه الطالبان في عام ٢٠٠١ على زراعة خشخاش الأفيون، وبهدف دعم استدامة ذلك الحظر، بدأ اليوندسيب في آب/أغسطس ٢٠٠١ مشروعا في مقاطعة نانغارهار لتوفير المدخلات الزراعية ومخططات 'العمل مقابل الطعام' لمناطق زراعة خشخاش الأفيون السابقة. وأدّت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الى توقف فجائي لتلك المبادرة الجديدة. وقد ظل اليوندسيب يشارك مشاركة نشطة في برامج التعاون والتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بأفغانستان، لأجل ضمان ادراج أهداف مراقبة المخدرات، باعتبارها موضوعا مشتركا، في برامج المساعدة التي تقدمها الوكالات الأخرى لأفغانستان وفي عمليات اعادة اعمار البلد بعد الصراع.

باء- باكستان

١٩- التزمت باكستان للمجتمع الدولي بأن تكون خالية من الخشخاش في حدود عام ٢٠٠٠. وقد تحقق ذلك الهدف من حيث الجوهر، على الرغم من ظهور بعض زراعة خشخاش الأفيون مجددا في ولاية خيبر في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية، المجاورة لمقاطعة نانغارهار في أفغانستان. غير أن زراعة الخشخاش أبيدت في مناطق زراعة خشخاش الأفيون التقليدية في منطقة دير وفي المنطقتين القبليتين موهماند وباجاور.

٢٠- وينفّذ اليوندسيب منذ عام ١٩٨٥ مشروع تنمية بديلة في منقطة دير في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية، ولا سيما في وادي نيهاغ. ويجري الآن اختتام المرحلة الثانية من المشروع، التي ظلت جارية منذ عام ١٩٩٤. وكانت أنشطة المشروع تشمل تطوير البنية التحتية، واستحداث نظم محاصيل بديلة، ورفع انتاجية المحاصيل الحالية، والتنمية الحراجية، وحفظ التربة، وتوفير التدريب لتنمية المهارات غير الزراعية، وكذلك مبادرات صحية. ونتيجة لأنشطة المشروع وجهود الابادة التي بذلتها حكومة باكستان، أصبحت منطقة دير خالية من الخشخاش في عام ٢٠٠٠. وفي الموسم الحالي، انجذب الفلاحون الى زراعة الخشخاش مجددا، بسبب مجموعة غير عادية من الظروف. وكان السببان الرئيسيان هما ارتفاع سعر صمغ الأفيون الى أقصى حد منذ انفاذ الحظر الذي فرضه الطالبان على زراعة الخشخاش في أفغانستان وقلة خبرة الحكومات الجديدة للمناطق الادارية على الصعيد المحلي.

٢١- وقد خلص التقييم النهائي الذي اختتم مؤخرا لمشروع تنمية منطقة دير التابع لليوندسيب الى أن المشروع نجح في تحقيق هدفه المتمثل في القضاء على زراعة خشخاش الأفيون في المنطقة المستهدفة. غير أن التقرير يوصي بـ "تنفيذ مرحلة تعزيزية لمشروع تنمية منطقة دير تمتد وقتا يكفي لحماية المكاسب الحقيقية الناتجة عن المشروع". ويوصي التقرير أيضا بـ "أن تؤكد حكومة باكستان علنا تصميمها على الحفاظ على حالة خلو منطقة دير من الخشخاش، باصدار بيان للجمهور في المنطقة وتنفيذ ترتيبات واضحة وقطعية للقضاء على أي خشخاش يزرع أثناء موسم ٢٠٠١-٢٠٠٢".

٢٢- وتشير التقارير المبكرة الواردة من منطقة دير في الموسم الزراعي الحالي (٢٠٠١-٢٠٠٢) الى أن ما يصل الى ٥٠٠ هكتار زرعت في ١١ واديا في المنطقة. ويواصل اليوندسيب مساعيه لاقناع الحكومة وممارسة الضغط على مستوى سلطات المقاطعات بغية ضمان اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق انعدام محصول الخشخاش تماما في منطقة دير في عام ٢٠٠٢. وقد أصدر حاكم المقاطعة الحدودية الشمالية الشرقية اشعارا عموميا للفلاحين يفيد بأن الحكومة لن تغض الطرف عن أي زراعة لخشخاش الأفيون وستدمّر أي خشخاش يزرع.

خامسا- آسيا الوسطى

٢٣- في حين أنه لا تكاد توجد أي زراعة هامة لخشخاش الأفيون في آسيا الوسطى، يوجد نمو خلوي وافر للقنب. وتجري سلطات دول آسيا الوسطى الخمس حملات سنوية (تسمى عمليات الخشخاش الأسود) لابادة خشخاش الأفيون والقنب كليهما، وان كانت لا تتوافر تقديرات دقيقة للمساحات المبادة.

٢٤- ويمكن أن يكون الشاغل الرئيسي في ميدان زراعة المخدرات وانتاجها هو امكانية أن يسبب الانخفاض الهائل في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠٠١ ازديادا كبيرا في زراعته في آسيا الوسطى (ما يسمى الأثر النزوحي). وتمتلك آسيا الوسطى الامكانية، من حيث الظروف المناخية والتضاريس الجغرافية المواتية، والحالة الانمائية الهشة، ووجود زراعة للأفيون، ووجود انتاج كبير مشروع للأفيون للأغراض الصيدلية في الماضي. وتدعو الحالة الى رصد مستمر لمناطق زراعة خشخاش الأفيون الفعلية والمحتملة في المنطقة.

٢٥- وتشمل المساعدة التي يقدمها مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع للأمانة العامة الى دول آسيا الوسطى في مجال القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة مشروع "رسم خريطة لمدى زراعة خشخاش الأفيون في طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان" الخاص بالفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، والذي يشتمل على ما يلي: وضع منهجية لرسم خرائط تبين زراعات الأفيون والقنب؛ والمعرفة الشاملة بتلك الزراعة في مناطق مختارة من طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان؛ واكتساب السلطات المعنية للمهارات اللازمة لاجراء تلك المسوحات بنفسها. وقدمت أيضا مساعدة في مجا تطوير عامل مأمون بيئيا وموثوق للمكافحة الأحيائية لخشخاش الأفيون في اطار مشروع "بحث وتطوير عامل مأمون بيئيا وموثوق للمكافحة الأحيائية لخشخاش الأفيون" للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

سادسا- الشرق الأوسط

٢٦- يحتفظ مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بتعاون طويل الأمد مع حكومة لبنان في ميدان التنمية البديلة بهدف القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة. ويقدم اليوندسيب المساعدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي (اليونديب) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئات أخرى ذات صلة.

٢٧- وأثناء السبعينات والثمانينات، كان لبنان المنتج الرئيسي للمخدرات غير المشروعة في الشرق الأوسط. وقد بدأت زراعة المحاصيل غير المشروعة في لبنان على نطاق متزايد في منطقة بعلبك والهرمل في شمالي وادي البقاع. وبعد نشوب الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ توسعت الزراعة غير المشروعة، ووصلت الى قمتها في أواخر الثمانينات بمزروعات قنب تقدّر بما يصل الى ما بين ١١ ٠٠٠ و ١٦ ٠٠٠ هكتار، تصل غلتها الى ١ ٠٠٠ طن من راتنج القنب في السنة. أما زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة، التي بدأت في الثمانينات، فقد تزايدت سريعا من ٣ ٥٠٠ الى ٥ ٠٠٠ هكتار، تصل غلتها الى ما بين ٣٠ طنا و ٥٠ طنا (٣-٥ أطنان هيروين).

٢٨- وفي الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٣ بدأت القوات اللبنانية والسورية ابادة المزروعات غير المشروعة في وادي البقاع. وفي حين أن حملات الابادة خفضت زراعة خشخاش الأفيون والقنب كثيرا فانها لم تكن مدرجة في برنامج أوسع لمعالجة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في وادي البقاع وللحد مما يقع على المجتمعات المحلية المتأثرة من خسائر في الايرادات. ولذلك كان للابادة، في غياب مصادر دخل بديلة، أثر اقتصادي سلبي فوري على السكان.

٢٩- وقد أنجز اليوندسيب حتى الآن ثلاث عمليات في لبنان تبلغ قيمتها ٥٨٤ر٥ ملايين دولار، ويقوم حاليا باكمال مشروعين جارين أكبرهما هو المرحلة الثانية من برنامج التنمية الاقليمي لمنطقة بعلبك - الهرمل (١٨٥٤ر١ مليون دولار). ووقّع في أيار/مايو ١٩٩٩ على مشروع ثان مكمّل متعدد القطاعات (٠٠٠ ٢١٠ دولار) وبدأ تنفيذه في آب/أغسطس ١٩٩٩. ويشمل المشروع توفير المعدات للهيئة المعنية بانفاذ قوانين المخدرات، وانشاء نظام لمراقبة المخدرات المشروعة، واجراء دراسة تقييمية سريعة حول مدى وأنماط تعاطي المخدرات في لبنان. وسيشكل تقديم المزيد من المساعدة الى لبنان جزءا من البرنامج دون الاقليمي لمراقبة المخدرات الذي يتوخاه اليوندسيب للشرق الأوسط.

٣٠- في ١٩٩٤، بدأ اليوندسيب واليونديب دعم التنمية في وادي البقاع كجزء من برنامج أوسع للبنية التحتية والتنمية لوادي البقاع تنفذه حكومة لبنان. والمنجزات الرئيسية للمرحلة الأولى هي ما يلي: انشاء مشروع ائتمان متجدد لمعالجة مشاكل التدفق النقدي لدى الفلاحين؛ وانشاء شبكة من لجان التنمية والائتمان المحلية بغية اقامة هيكل تشاركي؛ واعادة تأهيل شبكات توفير المياه لبعلبك وتوسيع مخطط الري الزراعي؛ وانشاء مرافق للارشاد الزراعي والأبحاث الزراعية ودعم المشروع الاسترشادي لزراعة المحاصيل البديلة؛ واعادة تأهيل المستشفى الحكومي في الهرمل وتزويده بلوازمه؛ وتدريب الممرضين والممرضات في مجال الرعاية الصحية الأولية والمتقدمة؛ وتوفير دخل بديل للنساء عن طريق التعاونيات الحرفية. وقد حققت المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية المنجزات التالية: الحفاظ على مخطط الائتمان وتعزيزه؛ واشراك لجان التنمية والائتمان وغيرها من أصحاب المصلحة في عملية تخطيط انمائي تشاركي معززة؛ وبدء العمل في مراكز الرعاية الصحية الأولية في عرسال والنبي شيت وشمستار ودير الأحمر، وتقديم الدعم الى المستشفيين

العموميين في بعلبك والهرمل؛ وتنفيذ برنامج تثقيفي يشمل أنشطة توعية في ٢٠ مدرسة عليا؛ وتنظيم معسكر عمل للشباب بحضور ٦٠ مشاركا، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومع بلديات العين واللبوة وزبود وبجاجة وجبولة؛ وتوفير تدريب على الحاسوب لـ ٢١٠ طلاب لمدة ١٨ شهرا؛ وتوفير تدريب مهني لـ ٥٠ من المتسربين من المدارس؛ وتنظيم حملات محو أمية لـ ٤٠٠ بالغ؛ وتقديم دعم للمنظمات غير الحكومية النسائية المحلية في مجال انتاج المصنوعات اليدوية ومعالجة الأغذية.

٣١- وقد أدّت هذه المنجزات الملموسة الى تحسين مستويات المعيشة وفرص الحصول على الدخل للسكان في وادي البقاع. ولكن بالنظر الى حجم المشاكل القائمة والأموال اللازمة فقد ظلت تدخلات المرحلتين الأوليين غير كافية لاحداث التنمية المستدامة في منطقة البقاع – الهرمل. ونتيجة لذلك أفيد بأن أفقر شرائح المجتمع تلجأ الى زراعة المحاصيل غير المشروعة تكميلا لايراداتها غير الكافية.

٣٢- لذلك صمّم اليونديب برنامجا آخر للتصدي للظروف الاجتماعية – الاقتصادية في وادي البقاع. والبرنامج الآن بانتظار التمويل، ويهدف الى تحقيق القضاء الناجح والمستدام على المحاصيل غير المشروعة في وادي البقاع والحيلولة دون عودة تلك الزراعة الى الوجود في شمال غربي وادي البقاع.